

فعالية النسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. دراسة
حالة مؤسسة ALGAL PLUS بالمسيلة (2017-2018)

Effective cash rates derived from the treasury flow table in assessing financial performance of economic institutions. CASE STUDY OF ALGAL PLUS institution -M'sila (2017-2018).

رشيد بوزربة¹*

Rachid Bouzerba¹

¹ جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، r.bouzerba28@gmail.com

تاريخ النشر: 2023-03-31

تاريخ القبول: 2023-02-13

تاريخ الاستلام: 2022-10-10

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة فعالية جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وبالإستعانة بمجموعة من النسب المالية المشتقة من هذا الجدول التي من شأنها أن تزيد في جودة التحليل، حيث يسمح هذا التحليل بتقديم معلومات محاسبية دقيقة ومفصلة حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لأنشطة المؤسسة المختلفة، وهذا ما يسمح بالكشف عن الدورات المسؤولة عن العجز أو الفائض في النقدية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الإستعانة بالمنهج الوصفي إضافة إلى أسلوب دراسة حالة لاختبار فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى تسجيل خزينة إجمالية موجبة لسنة 2017، أما سنة 2018 فقد كانت سالبة وهذا بسبب القيم السالبة للتدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، مما أوجب على المؤسسة الاعتماد على المصادر الخارجية أي التمويل بالقروض في تغطية احتياجاتها المالية.

الكلمات المفتاحية: أداء المالي، تحليل المالي، نسب نقدية، جدول تدفقات الخزينة.

تصنيفات JEL : E51, E52

Abstract:

This research aims at knowing the treasury cash flow schedule effectiveness in evaluating the economic enterprises financial performance, with the help of a group of derivative ratios, from this schedule, which are concerned with increasing the analysis quality allowing to introduce accurate and detailed accounting information about in and out cash flows for the enterprise different activities, which reveals the cycles causing deficit and surplus, In order to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used, in addition to a case study method to test the study hypotheses.

The study has finally concluded with recording a positive total treasury for the year 2017, but the year 2018 was negative because of the cash flows negative values resulted from employment and investment activities, which have obliged the enterprise to rely on the external sources, i.e. funding with loans for the sake of funding its financial needs.

Keywords: financial performance, financial analysis, cash ratios, treasury flows schedule.

Jel Classification Codes: E51, E52

تسعى كل المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف المرجوة محاولة بذلك التكيف مع تغيرات المحيط لتضمن استمرارية ونمو نشاطها، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها في بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى تقييم نتائجها أو بالأحرى تقييم أدائها المالي، حيث تتجلى أهمية هذا الأخير في إبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة والعمل على تفادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها، لذا نجد غالبية المؤسسات تلجأ إلى تقييم أدائها المالي باعتمادها على التحليل المالي الساكن متمثلاً في مجموعة المؤشرات والنسب المالية، لكن وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات والنسب إلا أنها تضمنت بعض العيوب أبرزها عدم معرفة كيفية تشكل الخزينة وما هي النشاطات المسؤولة عن حالة العجز أو الفائض، فهذا التحليل أصبح غير كافي لمواجهة متطلبات التسيير الحديثة وهذا نتيجة للتطور الذي عرفه المحيط المالي، فبات من الضروري البحث عن أدوات جديدة تتلاءم مع الأوضاع الجديدة لمكونات المحيط الاقتصادي للمؤسسة، حيث جاءت جداول التمويل وجداول تدفقات الخزينة لتلبي احتياجات ومتطلبات التحليل المالي والتي تركز على الديناميكية في التحليل حيث أعطت رؤية جديدة لم تكن متوفرة في التحليل الساكن.

1.1. الإشكالية:

يواجه المحلل المالي حالات متباينة للوضع المالية للمؤسسات، حيث يصعب عليه الحكم على أدائها المالي والتنبؤ بمستقبلها فيما يتعلق بتحقيق أهدافها بالبقاء والنمو، فالاعتماد على التحليل المالي الساكن يعطي صورة مظلمة لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مستقبل المؤسسة، وهذا ما أوجب على المسيرين والمحللين الماليين تجاوز القصور الذي خلفه التحليل المالي الساكن، من خلال البحث عن أدوات لها القدرة في إعطاء صورة أوضح عن الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة على حدى وتحديد الدورات الأساسية للنشاط تبعاً لمنظور التدفقات، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور النسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

حيث يفرض التساؤل الرئيسي بدوره إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل تعكس النسب النقدية المشتقة من قائمة تدفقات الخزينة التوازن المالي للمؤسسة؟
- كيف تساهم النسب النقدية المستخلصة من قائمة تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- هل تعتمد المؤسسة محل الدراسة على النسب النقدية في تحديد الموقف المالي للمؤسسة؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سيتم إثبات صحتها أو نفيها، من خلال السياق العام لهذه الدراسة، وتتمثل في:

الفرضية الرئيسية: يعتبر تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة من الأدوات الأساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

وتدرج تحتها مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

- تعتبر النسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة من المؤشرات التي تعكس التوازن المالي للمؤسسة.

- يمكن الاسترشاد بالنسب النقدية المستخلصة من قائمة تدفقات الخزينة في قياس جودة الربحية وجودة السيولة.

- تعتمد المؤسسة محل الدراسة على النسب النقدية في تحديد الموقف المالي للمؤسسة.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون تقييم الأداء المالي من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من المؤسسات الاقتصادية، من خلال استخدام أدوات التحليل الديناميكي وذلك بتحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة، حيث يوفر هذا الجدول معلومات لا يوفرها جدول النتائج ولا جدول الميزانية والتي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق، في حين أن جدول التدفقات النقدية للخزينة يظهر الدورات الأساسية للنشاط المسؤولة عن العجز أو الفائض في النقدية.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتعرف عن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة انطلاقاً من تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة والذي يقوم على أساس الفصل بين الدورات الأساسية للنشاط من خلال اشتقاق نسب النقدية، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة قدرة النسب النقدية في تحديد الموقف المالي للمؤسسة بشكل واضح ودقيق وغير مطلق يمكن المسؤولين من ترشيد قراراتهم ذات الطبيعة المالية.

5.1. المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة واختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي وهو المناسب لأهداف الدراسة من خلال إلقاء الضوء على عملية تقييم الأداء المالي مع الإشارة إلى أهمية وهدف قائمة تدفقات الخزينة كأداة حديثة تستخدم لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أما الأسلوب الذي تم الاعتماد عليه لإجراء الدراسة الميدانية هو دراسة حالة من خلال اختيار مؤسسة

ALGAL PLUS للبتق والتغطية وتذويب الالمنيوم بالمسيلة، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من قائمة تدفقات الخزينة وتحليلها لمعرفة قدرة هذه الأخيرة في تقييم الأداء المالية للمؤسسات الاقتصادية.

6.1. الدراسات السابقة:

سليم عماري (2015)، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الهدف من هذه الدراسة هو اختبار مدى قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستعمال مجموعة من المؤشرات والنسب المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، حيث تمت الدراسة على عينة مكونة 16 شركة فاشلة ، و16 شركة سليمة، تنشط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من سنة 2009 إلى سنة 2012، باستخدام طريقة التحليل التمييزي وخمسة عشر نسبة مالية تم حسابها انطلاقا من القوائم المالية لهذه لشركات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يناسب تحليل ظاهرة الفشل المالي من حيث التعرف على أهم أسبابها، ومحاولة الكشف عنها من خلال تقييم الأداء المالي للشركات المسعرة، وخلصت الدراسة إلى قدرة بعض النسب المالية على التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة السليمة، وإمكانية بناء نموذج ذي قدرة على التنبؤ، أما أهم التوصيات من هذه الدراسة فكانت في ضرورة الاهتمام بتحليل النسب المالية لما لها أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركات، ولفت أنظار القائمين على تلك الشركات بجدوى تحليل النسب المالية.

مهري عبد المالك (2017)، قياس ومساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات في مؤسسات قطاع المحروقات الجزائري، بالإشارة إلى شركة سوناطراك.

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على مدى مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر وذلك باستخدام جداول التدفقات المالية (جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة)، وذلك للفترة بين 2012 و2015، ومن أجل دراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو الأنسب لتحليل الظاهرة بعمق أكبر وذلك من خلال الاعتماد على تحليل القوائم المالية المعدة خلال فترات الدراسة وبالإستعانة ببرنامج Excel 2007 والتمثيل البياني، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركة حققت نتائج متذبذبة أين كانت تارة سلبية وتارة أخرى إيجابية مسجلة خزينة موجبة فقط خلال الفترة (2013-2014) من أصل ثلاث فترات، وهذا يشير إلى وجود خلل في التوازن المالي للفترتين الباقيتين والذي انعكس بالسلب على الأداء المالي الكلي للشركة، وكانت أهم توصيات هذه الدراسة في ضرورة تخفيض الاحتياجات في رأس المال العامل BFR وذلك من خلال التحكم في عناصر دور الاستغلال باعتبار أن عجز هذه الدورة يؤدي حتما إلى عدم قدرة تغطية نفقات دورتي التمويل والاستثمار.

حطاب دلال، زعييط نورالدين (2018)، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تحليل وتقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة، من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية التقليدية ومن ضمنها نسب السيولة، مؤشرات التوازن المالي، ومؤشرات المردودية، حيث تعتمد المؤسسة على هذه الأخيرة لتحديد أدائها المالي كونها تعتبر من الأدوات الأساسية لكشف نقاط القوة ومواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسة، وقد غطت الدراسة سنتين متتاليتين (2013-2014)، مستخدمتا المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته موضوع البحث والمناسب لوصف الظاهرة المدروسة وصف دقيق، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تبين بأن المؤسسة تسعى إلى إعداد قوائمها المالية (الميزانية المالية وحسابات النتائج) بشفافية، حيث بينت المؤشرات المالية المستخدمة بعدم سلامة المركز المالي للمؤسسة على المدى القصير، أما أهم الاقتراحات فقد ركزت على ضرورة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها.

2. ماهية تقييم الأداء المالي:

يعتبر موضوع الأداء المالي من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين وذلك لما له أهمية في العملية التسييرية، حيث من خلاله يتم استخدام مجموعة من الأدوات المالية لإعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطة مؤسسة، والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي يمكن أن تواجهها، فهو بمثابة حكم عن كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

1.2. مفهوم تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي هو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة. (حطاب و زعييط، 2018، صفحة 199)

تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تقديم حكم Jugement ذي قيمة Valeur حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (دادن، 2006، صفحة 41)، وهو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للشركة، وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالشركة. (فرحات، 2000، صفحة 38)، ويعني أيضا مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية، أو

الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع تحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي. (لعراف و فرحات، 2018، صفحة 347)

2.2 . أهمية تقييم الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية، وتكمن أهميته أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة. (الخطيب، 2010، صفحة 45)

3.2 . أهداف تقييم الأداء المالي:

يسعى تقييم الأداء المالي إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها: (جابر، 2006، صفحة 13)

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها، وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل مجابتهها مستقبلا.
- تحديد مسؤولية كل مركز، أو قسم في الشركة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الانتاجية، وتحديد إنجازاتها سلبا أو إيجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام اتجاه رفع مستوى أداء الشركة.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية، البعيدة عن المزاجية والتفديرات غير الواقعية.
- معرفة مستوى إنجاز الشركة للوظائف المكلفة بأدائها، مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.

4.2 . مراحل تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل أهمها: (بوطورة و رقام ، 2020، صفحة 197)

- 1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية.
- 2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية.

3- إجراء عملية التقييم.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.

3. قائمة التدفقات النقدية للخزينة:

نتيجة للنقائص التي تضمنها التحليل المالي الساكن من خلال اعتماده على الميزانية المالية والمعدة بعد معالجة بنود الميزانية المحاسبية والتي تعتبر كصورة ساكنة للوضع المالي للمؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية، كان من الضروري البحث عن أدوات ومؤشرات لها القدرة العالية في التعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والتي توفرت في قائمة التدفقات النقدية التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي، حيث سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على جدول التدفقات للخزينة كأحد أهم مقاييس الأداء المالي.

1.3 مفهوم قائمة تدفقات النقدية للخزينة:

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة. (بن الساسي و قريشي، 2011، صفحة 171)

كما تعرف على أنها حركة إدخال أو إخراج السيولة، كما يمكن اعتبارها كأحد الأسس المالية، بما أن كل سند مالي يقيم من خلال تدفق الخزينة الناتج عن هذا السند. (شيحة، 2013، صفحة 171)

2.3 أهمية التدفقات النقدية للخزينة:

تعتبر قائمة تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم على التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة لموضوع التحليل، وتأتي أهميتها في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر في كونه يشكل تدفقا نقدياً داخلاً للمؤسسة أو تدفقا نقدياً خارجاً منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وتحدد هذه القائمة الأثر النقدي لكافة النشاطات التي تمارسها المؤسسة خلال الفترة الحالية من خلال المقارنة بين رصيد النقد في أول الفترة ورصيده في آخر الفترة، والتعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة. (الشواورة، 2013، صفحة 214)

3.3 أهداف قائمة التدفقات النقدية للخزينة: إن من بين الأهداف التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية للخزينة ما يلي: (شنوف، 2012، صفحة 184)

3.3.1. تقييم جودة ربحية المؤسسة: تعتبر ربحية المؤسسة نتيجة لمختلف السياسات التي تتخذها إدارة المؤسسة، وتعبّر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتوضح نسب ربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التفرقة بين الربح الصافي الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق من خلال حسابات النتائج، والتدفق النقدي الصافي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي من خلال قائمة التدفقات النقدية للخرينة.

3.3.2. تقييم السيولة: تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها في المدى القصير عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل.

3.3.4. مكونات قائمة التدفقات النقدية للخرينة: يتضمن جدول الخرينة مجموعة من التدفقات المالية المشكلة للخرينة وهي: (بن الساسي و قريشي، 2011، صفحة 171)

3.4.1. تدفق خرينة الاستغلال: ويقاس باستخدام عدة مؤشرات منها فائض خرينة الاستغلال والتدفق المالي الناتج عن عمليات الاستغلال، ويعبر عن مستوى السيولة النقدية المتبقي بعد إتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط.

3.4.2. تدفق خرينة الاستثمار: ويتمثل في الفرق بين حيازة الاستثمار والتنازل عنها، ويمكن قياسه باستخدام تدفق الخرينة المتاح الذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتماداً على تدفق خرينة الاستغلال.

3.4.3. تدفق خرينة التمويل: وهي الأموال التي جمعتها المؤسسة من مصادر خارجية وتعتمد استخدامها لتغطية الاحتياجات المالية الداخلية، وتتجزأ إلى دورة الاستدانة ودورة رأس المال.

3.4.4. الخرينة الصافية: وهي مجموع كل التدفقات المالية خلال الدورة المالية ويمكن من خلالها الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي.

3.5. تقديم جدول التدفقات النقدية للخرينة: يتم إعداد جدول التدفقات النقدية للخرينة وفق الطريقتين المباشرة وغير المباشرة، فالطريقة المباشرة منصوص على تطبيقها قانوناً، وبذلك فإن المؤسسة مجبرة على إعداد هذا الجدول وفق هذه الصيغة، بينما الطريقة الثانية لا تتم إلا بعد انقضاء السنة المالية، والهدف منها، إضافة إلى سهولة إعدادها، يتمثل في استخراج عديد المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي للمؤسسة وسنعمد في هذه الدراسة على الطريقة المباشرة التي يوصي بها النظام المحاسبي المالي، حيث تظهر قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة ميوية حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية.

3. 5. 1. تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لمدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها، وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. (شونوف، 2012، الصفحات 168-169)

يتم توليد التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيرادات المؤسسة، ولذلك فإنها تنتج من العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

- التحصيل النقدي من بيع السلع وتقديم الخدمات.
- التحصيل النقدي الناتج من منح حقوق الامتيازات، والرسوم والعمولات، وغيرها من الإيرادات.
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات.
- المدفوعات النقدية للعاملين أو نيابة عنهم.
- التحصيلات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو تعويضات أو أية مزايا تنتج عن التأمين.
- المدفوعات النقدية كالضرائب أو أية ضرائب مسترجعة، إلا إذا كانت خاصة بأنشطة استثمارية أو تمويلية.
- التحصيلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.

3. 5. 2. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: تتضمن هذه الأنشطة مما يلي: (صيودة، 2017، صفحة 159)

- (-) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.
 - (+) التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية.
 - (-) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.
 - (+) التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.
 - (+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.
 - (+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المتسلمة.
- ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار كما يلي:

▪ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية: وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

▪ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

▪ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية: وتحسب حسب العلاقة التالية: التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المالية.

▪ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

▪ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال: وتتمثل في حساب (76) المنتجات المالية.

3. 5. 3. تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية: تعمل هذه التدفقات على تسطير مختلف مصادر التمويل (الداخلية و/أو الخارجية) ومختلف المدفوعات المتعلقة بذلك (توزيع الأرباح، تسديد القروض...)، تتكون عمليات التمويل من: (شيحة، 2013، صفحة 173)

- المقبوضات الصافية لرأس المال.

- المدفوعات الصافية للقروض.

- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار.

- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل.

- تغير خزينة الأصول.

4. دور جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ALGAL PLUS

1.4. لمحة تاريخية عن مؤسسة ALGAL PLUS:

شركة ALGAL PLUS للبتق والتغطية وتذويب الألمنيوم ومقرها مدينة المسيلة بالمنطقة الصناعية على بعد 260 كلم جنوب شرق العاصمة، لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث تقوم بتحويل سبائك الألمنيوم من مادة خام إلى أشكال هندسية.

تأسست عام 1979 من طرف مجمع SNS وفي عام 1982 تم التوقيع علي عقد البناء الرئيسي من طرف الشركة اليابانية UEB الشركة الرائدة عالميا في مجال هندسة الألمنيوم، وفي عام 1985 قامت المؤسسة الوطنية للحديد والصلب SNS بإعادة هيكلة المجمع الي METANOF وبالتالي بدأت الانتاج وفي 1996 شهدت دخول استثمارات جديدة في تمديد وحدة الأكسدة الأنودية وإدخال التلوين الكهروكيميائي، وفي أوت 2007 أصبحت الشركة خاصة بعد المرور بمشاكل اقتصادية لتأخذ اسم

ALGAL PLUS تحت شراكة بين الجزائري دكار فريد والاردني حسن حاج حسن، وتعتبر ALGAL PLUS المجمع الصناعي الرائد في افريقيا بطاقة سنوية قدرها 18000 طن سنويا.

2.4. تقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALGAL PLUS:

تدعيما لما تم ذكره في الجزء النظري للدراسة سوف نقوم بإسقاط هذه الدراسة على واقع مؤسسة ALGAL PLUS حول دور تحليل جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي من خلال فحص القوائم المالية المعدة في نهاية السنة من ميزانية، وحساب النتائج، و جدول تدفقات الخزينة والخاصة بالسنوات (2017،2018).

1.2.4. عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة:

أ. عرض جدول تدفقات الخزينة وفقا للطريقة المباشرة:

الجدول (01): جدول تدفقات الخزينة لشركة ALGAL PLUS خلال الفترة (2017-2018) المبالغ ب: دج

2018	2017	البيان
		<u>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</u>
3 103 882 395,85	1 926 076 931,40	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-3 722 312 334,94	-1 553 076 552,54	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-72 657 922,26	-63 062 851,06	فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة
-1 212 040,00	-10 000,00	الضرائب على النتائج المدفوعة
	291 177,90	عمليات في انتظار حساب 47
-692 299 901,35	310 218 705,70	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
3 761 074,07	-416 906,88	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-688 538 827,28	309 801 798,82	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيلية (A)
		<u>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية</u>
-9 145 344,00	-35 355 314,05	تسديدات لحيازة تثبيبات مادية أو معنوية
		التحصيلات من التنازل عن التثبيبات مادية أو معنوية
		مدفوعات من أجل اقتناء تثبيبات مالية
		تحصيلات من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية
890 133,03	4 526 805,98	الفوائد التي تم تحصيلها عن التغيرات في سعر الصرف

		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-8 255 210,97	-30 828 508,07	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		التحصيلات المتأتية من إصدار الأسهم
		الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
116 032 372,00	57 263 892,90	التحصيلات المتأتية من القروض
-14 275 000,00	-67 853 263,17	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
101 757 372,00	-10 589 370,27	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-595 036 666,25	268 383 920,48	تغيرات أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
-320 166 588,84	-592 713 534,50	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
-915 203 255,09	-320 166 588,84	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-595 036 666,25	272 546 945,66	تغيرات أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
-627 615 128,32	262 128 730,70	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة ALGAL PLUS.

ب. تحليل جدول تدفقات الخزينة:

• بالنسبة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة دورة الاستغلال: نلاحظ أن تدفقات الخزينة المتأتية من دورة الاستغلال خلال السنتين (2017-2018) متباينة، حيث أن التحصيلات المقبوضة من الزبائن بلغت سنة 2017 بـ 1926076931,40 دج، أما المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين قدرت بـ 1553076552,54 دج، بالإضافة إلى أن تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية ولدت تدفق نقدي بقيمة 310218705,70 دج، وقد استهلكت الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة من السيولة مبلغ 63062851,06 دج، حيث تمثل هذه العناصر أهم مكونات الخزينة المتأتية من أنشطة دورة الاستغلال والتي كانت موجبة بمبلغ 309801798,82، حيث يوحي ذلك بأن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة الفائض المتولد عن دورة الاستغلال دون اللجوء إلى التمويل من المصادر الخارجية، وهذا بعد التأكد من كفاية الفائض من دورة الاستغلال لتغطية نفقات الاستثمار، في حين سنة 2018 فقد كانت تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة دورة الاستغلال سالبة بـ 688538827,28 وذلك لأن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين والتي تعادل 3722312334,94 دج أكبر من التحصيلات المقبوضة من الزبائن والتي تقدر بـ

3103882395,85 دج، بالإضافة إلى ذلك فقد نتج من تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفق مالي سالب وهو ما زاد في إضعاف التحصيلات مقابل المدفوعات.

• **بالنسبة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة دورة الاستثمار:** يتبين لنا من خلال الجدول أن تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة دورة الاستثمار حققت خزينة سالبة للفترتين 2017 و 2018، وهذا يعود إلى سياسة المؤسسة في قيامها بحياسة التثبيات والتي تقدر بـ 35355314,05 دج 9145344,00 دج على الترتيب دون التنازل عن أي عنصر من التثبيات، أما التدفقات الداخلة فكانت فقط من الفوائد التي تم تحصيلها عن التغييرات في سعر الصرف وهي غير كافية لتغطية تكلفة الحيازة، وهذا ما نتج عنه خزينة سالبة من التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة دورة الاستثمار والتي تعادل 30828508,07 دج و 8255210,97 دج لسنتي 2017 و 2018 على الترتيب.

• **بالنسبة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة دورة التمويل:** ولدت دورة التمويل تدفقات نقدية سالبة بـ 10589370,27 دج لسنة 2017، نتيجة لقلة التحصيلات المتأتية من القروض والمقدرة بـ 57263892,90 دج أمام تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة والتي تعادل 67853263,17 دج، أما سنة 2018 فتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل موجبة بـ 101757372,00 دج بسبب حصولها على قروض بقيمة 116032372,00 دج مقابل تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة بـ 14275000,00 دج.

• **بالنسبة لتغير الخزينة:** ما يمكن ملاحظته أن الخزينة الصافية لسنة 2017 موجبة بـ 268383920,48 دج، وهذا راجع إلى قدرة التدفقات النقدية للخزينة المتأتية من الدورة التشغيلية الموجبة في تغطية التدفقات النقدية للخزينة والمتأتية من دورتي الاستثمار والتمويل السالبة، وهذا ما يفسر تحكم المؤسسة في الآجال الممنوحة للزائن مقابل الآجال المتحصل عليها من الموردين، أما سنة 2018 فقد كان تغير الخزينة للأنشطة الثلاثة سالب بمقدار 595036666,25 دج، وهو ناتج أساسا من عمليات الاستغلال و الاستثمار باعتبار أن المؤسسة حققت تدفق مالي موجب من الأنشطة المتأتية من دورة التمويل فقط، وعن أسباب ذلك يمكن تحميل هذا العجز بالدرجة الأولى للأنشطة التشغيلية وحسب مدير مصلحة المحاسبة والمالية فإن سبب التغير السلبي في خزينة الاستغلال راجع إلى ارتفاع قيمة المبالغ المسددة للموردين فقد ارتفعت زيادة بنسبة 139% مقارنة بسنة 2017 و هذا راجع للتقديرات التي قامت بها المؤسسة و توقعها زيادة في حجم الإنتاج، حيث أنه لم يكن هناك تناسب زمني لصالح المؤسسة بين المبالغ المسددة للموردين والمستخدمين والتحصيلات المستلمة من الزائن، حيث ارتفعت بنسبة 61% مقارنة بسنة 2017، مما يدل على أن عمليات التشغيل هي مستهلكة أكثر للنقدية وليست منتجة للنقدية، أما التدفقات النقدية المتأتية من دورة الاستثمار فقد ولدت هي الأخرى تدفق مالي سالب قدره 8255210,97 دج، والذي نتج أساسا من تسديدات لحيازة تثبيات عينية بمبلغ 9145344,00 دج وهي تعكس المجهودات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الاستثمار، أما فيما يتعلق بدورة التمويل فقد لجأت لها المؤسسة لتخفيف العجز المتولد عن دورتي الاستغلال والاستثمار من خلال حصولها على قرض بمبلغ 116032372,00 دج، ورغم ذلك لم تتمكن

المؤسسة التخلص من العجز المسجل في تغيرات أموال الخزينة الإجمالية والذي يبلغ 595036666,25 دج، وانطلاقاً من التحليل السابق فإن يمكن القول أن المؤسسة غير متزن مالياً.

4. 2. 2. المؤشرات والنسب المالية المشتقة من جدول التدفقات النقدية للخزينة: إذا الهدف الأساسي من إعداد جدول التدفقات النقدية هو تحليل أحسن لملاءة المؤسسة، أي إعطاء حكم أفضل للسيولة الآتية والفهم الحسن لمفهومي المقبوضات والمدفوعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقييم مختلف وظائف المؤسسة من خلال فصل التدفقات حسب الوظائف، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخلاص بعض المؤشرات والنسب المالية التي تستخدم في تقييم مختلف أوجه النشاط، وعليه سوف يتم انتقاء بعض النسب المالية والتي تزيد أكثر في دقة وجودة التحليل السابق.

4. 2. 1. مقاييس تقييم جودة الربحية: نعتد في هذه المقاييس على أهم النسب المكونة انطلاقاً من جدول التدفقات النقدية للخزينة لتقييم جودة أرباح المؤسسة.

أ. تحليل النسب المالية لسنة 2017.

- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة الصافية من الأنشطة التشغيلية/الاحتياجات النقدية الأساسية.

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = 1616566310,50 / 1926368109,30 = 1,19$$

النسبة أكبر من الواحد (1) فهي تشير إلى قدرة المؤسسة في تغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية.

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي/مجموع الأصول

$$\text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = 1890126914 / 309801798,82 = 0,16$$

تبين هذه النسبة قدرة أصول المؤسسة على المحافظة على توليد تدفق نقدي تشغيلي بحيث أن كل وحدة نقدية من الأصول المستثمر تولد 0,16 وحدة نقدية.

- مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي/ربح التشغيل قبل الفوائد.

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = 64052747,00 / 309801798,82 = 4,84$$

توضح هذه النسبة قدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

ب. تحليل النسب المالية لسنة 2018:

- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة الصافية من الأنشطة التشغيلية/الاحتياجات النقدية الأساسية.

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = 3796182297,20 / 3107643469,90 = 0,82$$

تشير هذه النسبة عن عدم قدرة التدفقات النقدية التشغيلية في تغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية وهذا ما يحتم على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل لمواجهة تلك الاحتياجات من خلال دورتي الاستثمار والتمويل.

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي/مجموع الأصول

$$\text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{2497008727,00}{688538827,28} = 0,28$$

تبين هذه النسبة عدم قدرة أصول المؤسسة في المحافظة على توليد تدفق نقدي تشغيلي حيث أن كل وحدة نقدية مستثمر من الأصول تستهلك 0,28 وحدة نقدية.

- مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي/ربح التشغيل قبل الفوائد.

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{106899792,00}{688538827,28} = 6,44$$

توضح هذه النسبة عدم قدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

4. 2. 2. 2. 2. مقاييس تقييم جودة السيولة: حسب هذا المؤشر نختر مجموعة من النسب المالية والتي تعكس قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

أ. تحليل النسب المالية لسنة 2017.

- نسبة التغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{103208577,22}{309801798,82} = 3,3$$

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، حيث تمثل ثلاث أضعاف قيمة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير.

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{67853263,17}{309801798,82} = 4,57$$

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة في إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة الاحتياجات التمويلية الضرورية.

ب. تحليل النسب المالية لسنة 2018:

- نسبة التغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

نسبة التغطية النقدية = $\frac{23420344,00}{688538827,28} - 29,4$

جاءت هذه النسبة سالبة فهي توضح عدم استطاعة المؤسسة في مواجهة حتى التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة، وهذا ما يحتم على المؤسسة البحث عن مصادر تمويلية لدورتي الاستثمار والتمويل وبالتالي يتأكد لنا أن الدورة التشغيلية مستهلكة للنقد وليس مولد له.

- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير.

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = $\frac{14275000,00}{688538827,28} - 48,23$

توضح هذه النسبة بعدم قدرة المؤسسة في إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية وهذا ما يجعلها في موقف صعب لمواجهة الاحتياجات التمويلية الضرورية.

من خلال هذه النسب يتضح أن المؤسسة لسنة 2018 وقعت في عجز مالي حاد على مستوى الخزينة وهذا ما سوف يؤثر على خزينة المؤسسة للسنة الموالية.

5. خاتمة:

تمثل عملية تقييم الأداء المالي من الأدوات المالية الضرورية التي تجنب المؤسسات عموما والمؤسسة الاقتصادية خصوصا بعض السيناريوهات غير المرغوب فيها قد يكون أخطرها الإفلاس والتسوية القضائية، لذلك فهذه العملية تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين، الإداريين والمستثمرين لما توفره من نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، وهذا ما جعل عملية البحث عن أدوات ومؤشرات مالية تواكب متطلبات التسيير الحديث من أولويات المحللين الماليين.

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن التحليل باستخدام جدول التدفقات النقدية للخزينة يعطي صورة أوضح للوضعية المالية للمؤسسة بدلا من الاعتماد على قراءة الميزانية وحسابات النتائج.

وعليه يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها على النحو الآتي:

1.5. نتائج الدراسة:

- يعتبر جدول التدفقات النقدية للخزينة من القوائم المالية الأساسية التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي حيث يوفر هذا الجدول معلومات دقيقة عن الأنشطة المسؤولة عن العجز في الخزينة.

- حققت المؤسسة خزينة إجمالية سالبة خلال سنة 2018 وذلك لتحقيق دورتي التشغيل والاستثمار خزينة سالبة، أما سبب ذلك فيرجع إلى التفاوت الكبير بين المدفوعات للموردين والمستخدمين والتحصيلات من الزبائن، بالإضافة إلى المجهودات التي تبذلها المؤسسة في مجال الاستثمار والمتمثل في حيازة استثمارات عينية.

- تعتمد المؤسسة على المصادر الخارجية أي التمويل بالقروض في تمويل احتياجاتها المالية وعدم لجوئها إلى مصادر حقوق الملكية.

- بالرغم من تحقيق المؤسسة محل الدراسة نتيجة صافية موجبة للفترتين، لكنها عجزت في تحقيق خزينة إجمالية موجبة خاصة سنة 2018، هذا وإن كان الخلل المالي قصير الأجل، فأثاره سلبية في الأجل الطويل وهذا ما يؤكد ضرورة تحقيق ملاءة مالية بين السيولة والربحية والتي تمثل الخيار الأفضل للوضع المالي للمؤسسة.

5.2. نتائج اختبار الفرضيات:

- من خلال نتائج تحليل جدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى تدعيم هذا التحليل باشتقاق مؤشرات ونسب مالية تبين بأن المؤسسة حققت توازن مالي في سنة 2017 وهذا ما سيمكنها من مواجهة التزاماتها على الأقل في الأجل القصير، أما سنة 2018 فكانت غير متزنة مالياً وذلك بسبب عدم تحكمها أكثر في المدفوعات الخاصة بالدورة التشغيلية وهو ما نتج عنه خزينة سالبة، بالإضافة إلى المجهودات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الاستثمار ساهم ذلك في استهلاك النقدية وتسجيلها لخزينة سالبة في دورة الاستثمار، ومن هنا يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى بقدرة النسب النقدية المشتقة من قائمة تدفقات الخزينة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة.

- نظراً للتطابق في نتائج التحليل بين الاعتماد على المعلومات المستخلصة من تحليل جدول تدفقات الخزينة واشتقاق وتحليل العديد من النسب النقدية الخاصة بتقييم جودة السيولة والربحية، حيث تم التعرف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بقدرة المؤسسة أو عدمه في تسديد ديونها والتزاماتها المالية انطلاقاً من التدفقات النقدية المتأتية من دورة التشغيل، أو اللجوء إلى دورتي الاستثمار والتمويل لتغطية احتياجاتها المالية، وهذا أيضاً يثبت صحة الفرضية الثانية التي تعتبر أنه بالإمكان الاسترشاد بالنسب النقدية المستخلصة من قائمة تدفقات الخزينة في قياس جودة الربحية وجودة السيولة.

- من خلال دراستنا لهذا البحث تبين بأن المؤسسة محل الدراسة تكتفي في تقييم أدائها المالي على قراءة مخرجات القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية بشكل مباشر كرقم الأعمال، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية، دون الاهتمام بالنسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، وهذا ينفي صحة الفرضية الثالثة في اعتماد المؤسسة محل الدراسة على النسب النقدية في تحديد الموقف المالي لها.

من خلال دراستنا هذه وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات أهمها:

- التسيير الجيد وغير العشوائي لعناصر دورة الاستغلال من خلال التعامل مع الموردين الذي يمنحون المؤسسة فترة أطول للتسديد.

- ضرورة تحديد الحجم الأمثل للنقدية حتى يمكنها ذلك من مواجهة التزاماتها اتجاه الغير .
- المراقبة الجيدة لتحصيل حقوق المؤسسة وذلك لأن التأخر في هذه العملية يؤدي إلى حدوث خلل في توازن الخزينة.
- التنوع من مصادر التمويل خاصة الداخلية ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بتكلفة المصادر الأخرى باعتبار أن المؤسسة حققت نتيجة صافية مقبولة.
- التأكيد على أهمية التقييم الدوري للأداء المالي كأداة عملية يمكنها من تحقيق أهدافها المالية كالمحافظة أو تحسين النتائج المالية بالإضافة إلى تجنب المؤسسة المخاطر المالية المحتملة وغيرها.
- على المؤسسة الموازنة بين الربحية والسيولة للوصول إلى درجة مقبولة من الملاءة المالية

6. قائمة المراجع:

- إلياس بن الساسي، و يوسف قريشي، (2011)، التسيير المالي (الإدارة المالية) - تمارين وحلول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- إيناس صبيدة، (2017)، دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 7 (العدد 1)، 154-168.
- جمعة السعيد فرحات. (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- خميسي شيخة، (2013)، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل مطولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- دلال حطاب، و نورالدين زعبيط، (2018)، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04 (العدد 1)، 193-209.
- زاهية لعرف، و عباس فرحات، (2018)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 34 (العدد 1)، 346-360.
- شعيب شنوف، (2012)، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الغني دادن، (2006)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، المجلد 4 (العدد 4)، 41-48.
- علي فاضل جابر، (2006)، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- فاطمة الزهراء بوطورة، و ليندة رقام، (2020)، واقع الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت- تيسة من خلال أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، مجلة المالية والأسواق، المجلد 7 (العدد 2)، 187-209.
- فيصل محمود الشواورة، (2013)، الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي (التمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل المالي)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- محمود محمد الخطيب، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.